مقدمة

ان الابقاء على الحيازة الزراعية الخاصة أى المزرعة الخاصة طالما كانت مقيدة بحدود قصوى من شأنها استبعاد أو تقليل الابتزازية وبحدود دنيا من شأنها تقليل فرص انخفاض مستويات الجدارة الاغلالية ضرورياً فى ظل مرحلة الانتقال وبداية الانطلاقة الاشتراكية العربية لما قد تنطوى عليه الحيازة الخاصة من حوافز ايجابية انتمائية من شأنها رفع مستويات الجدارة الانتاجية الاغلالية أو الدخلية أو هما معاً .

ويستهدف هذا البحث الوقوف على مضمون قوانين الاصلاح الزراعى العراقى والمنوال الحيازى الزراعى العراقى قبل صدور وتنفيذ قانون الاصلاح الزراعى الأول ثم بعد صدور وتنفيذ كل من قانونى الاصلاح الزراعى الأول والثانى . ومن ثم تحديد أثر الاصلاح الزراعى فى تحقيق العدالة الحيازية الزراعية وذلك باحتساب مقدار هذه العدالة قبل وبعد قوانين الاصلاح الزراعى فى العراق . وهذه النتائج تعتبر هامة فى الوقوف على مدى تحقيق أهداف السياسة الزراعية العراقية فى مجال توفير العدالة الحيازية الزراعية .

قوانين الاصلاح الزراعى العراقى

تستهدف السياسة الزراعية العراقية زيادة الطاقة الانتاجية الزراعية وتحقيق عدالة التوزيع للدخول الزراعية فيما بين سكان المقتصد الزراعى . وتعتبر خطة التنمية الزراعية العراقية بما تتضمنه من برامج اجراء اقتصادى واجتماعى ينطوى على تعبئة تكاد تكون شاملة للموارد البشرية والأرضية الزراعية العراقية المتاحة . فقد تضمنت خطط التنمية الاقتصادية الزراعية عدداً كبيراً من مشروعات التنمية الزراعية الافقية لتوسيع الرقعة الأرضية

المزروعة وذلك باستزراع مزيد من الأرض بتنفيذ مختلف البرامج الأروائية باقامة السدود التخزينية الكبرى وحفر الآبار الجوفية والارتوازية وتدبير المياه المطرية يضاف إلى ذلك ما تتضمنه هذه الخطط من برامج ومشروعات التنمية الرأسية التي تتناول رفع مستوى الجدارة الانتاجية الاغلالية بمختلف وسائل التنمية الرأسية التي تنحصر في تعميم الأساليب التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المزرعية العصرية . وتركيز الانتاج الزراعي في وحدات انتاجية اقتصادية تتسم بمزايا وفورات السعة من خلال انشاء المزارع الجماعية والتعاونية ومزارع الدولة وانشاء مؤسسات تعاونية زراعية تعمل على خدمة الانتاج الزراعي وتطوير التعاونيات الزراعية الحالية بحيث تقوم بتحمل مسئوليات التسويق التعاوني للزورع والقيام بعمليات التعليم والتدريب الزراعي والتعاوني .

وقد استهدف السياسة الزراعية العراقية مراعاة توفير العداله الحيازية الامتلاكية الأراضي الزراعية وذلك باصدار قانون الاصلاح الزراعي الأول في ١٩٥٨ حيث يقع في ٤ أبواب يبحث الأول منها في تحديد الملكية والثاني في جمعيات التعاون الزراعي والثالث في تنظيم العلاقات الزراعية والرابع في حقوق العامل الزراعي . وقد حدد هذا القانون الد تموف الحيازية الزراعية بمقدار ١٠٠٠ دونم في الأراضي المروية وبمقدار ٢٠٠٠٠ دونم في الأراضي المطرية على أن توزع الرقعة الأرضية التي تزيد عن هذه السقوف الحيازية على الزراع وفي حدود تتراوح بين ٣٠ إلى ٦٠ دونم من الأراضي المروية وبين ٦٠ إلى ١٢٠ دونم في الأراضي المطرية .

كما صدر قانون الاصلاح الزراعي الثاني في ١٩٧٠ والذي حدد السقوف الحيازية الزراعية بمقدار ٢٠٠٠ دونم في الأراضي الدمية غير وافرة الخصب والتي تقع جنوب خط سقوط الأمطار وبمقدار ١٦٠٠ دونم في الارض الدمية وافرة الخصب التي تقع جنوب خط سقوط الامطار وبمقدار ١٣٠٠ دونم في الأراضي الدمية غير وافرة الخصب التي تقع جنوب خط سقوط الأمطار

وبمقدار ١٣٠٠ دونم فى الأراضى الديمية غير وافرة الخصب التى تقع شمال خط سقوط الأمطار وبمقدار ١٠٠٠ دونم فى الأراضى الديمية وافرة الخصب التى تقع شمال خط سقوط الأمطار وبمقدار ٦٠٠ دونم فى الأراضى المروية غير وافرة الخصب التى تسقى بالواسطة وبمقدار ٤٠٠ دونم فى الأراضى المروية وافرة الخصب التى تسقى بالواسطة وبمقدار ٤٠٠ دونم فى الأراضى المروية غير وافرة الخصب التى تسقى سيحاً وبمقدار ٣٠٠ دونم فى الأراضى المروية وافرة الخصب التى تسقى سيحاً وبمقدار ١٢٠ دونم فى الأراضى المروية وافرة الخصب التى تسقى سيحاً وبمقدار ٣٠٠ دونم فى الأراضى المروية وافرة الخصب التى تسقى سيحاً وبمقدار ١٢٠ دونم فى الأراضى المروية التى تسقى بالواسطة وتزرع قطناً أو خضر بالمحافظات الشمالية وبمقدار ٨٠ دونم فى الأراضى المروية التى تسقى سيحاً وتزرع قطناً أو خضر فى المحافظات الشمالية وبمقدار ٨٠ دونم فى الأراضى التى تسقى بالواسطة وتزرع شلباً فى المحافظات الشمالية وبمقدار ٦٠ دونم فى الأراضى التى تسقى سيحاً وتزرع شلباً فى المحافظات الشمالية وبمقدار ٥٠ دونم فى الأراضى التى تسقى سيحاً وتزرع تبغاً فى المحافظات الشمالية وبمقدار ١٠٠ دونم فى الأراضى التى تسقى سيحاً وتزرع شلباً فى المحافظات الشمالية .

وقد تضمن هذا القانون أن لا تحتسب ضمن هذا الحد الأعلى الرقعة المزروعة بالنخيل والأشجار من مدة لا تقل عن خمسة سنوات على أن لا تقل كثافتها عن ٤٠ شجرة/ دونم . ويتم الاستيلاء على ما يزيد عن هذه السقوف على أن توزع على الزراع جماعياً أو فردياً بمقدار ٢٠٠ ـ ١٠٠ دونم فى الأراضى الديمية وفقاً لجودة الأرض ونوع زرعها وارواءها وبمقدار ٦٠ ـ ٤٠ دونم فى الأراضى المروية وفقاً أيضاً لجودة الأرض ونوع زرعها وارواءها . ويبين جدول ١ أن مجموع الرقعة المستولى عليها استناداً إلى قواعد الاصلاح الزراعى حتى ١٩٧٥ يبلغ حوالى ١٠,٣ مليون دونم ثم توزيع ٦,٢ مليون دونم منها على حوالى ١٦٩ ألف منتفع .

وقد تضمنت قوانين الاصلاح الزراعى أيضاً تكوين جمعيات تعاونية زراعية ممن وزعت عليهم الأراضى تقوم بعمليات التمويل والاشراف الزراعى كما تضمن أيضاً تكوين مزارع جماعية ممن يشاركون بعملهم أو وسائل انتاجهم فى المزرعة التعاونية الجماعية استناداً إلى الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والعمل الجماعى على أن يوزع الدخل الناتج فيما بينهم وفقاً للأسس والأساليب التعاونية الاشتراكية . هذا وفى عام ١٩٧٥ صدر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ لتنظيم الملكية والحيازة الزراعية فى منطقة الحكم الذاتى .

جدول (١) مجموع رقعة الأراضى المستولى عليها والموزعة على صغار الزراع استناداً إلى قوانين الاصلاح الزراعى حتى ١٩٧٥

بيان	الوحدة	المقدار
الرقعة المستولى عليها	مليون دونم	١٠,٣٢٠
الرقعة المزروعة	مليون دونم	٦,٢٣١
الدعمية . . .	مليون دونم	٣,١١٠
السيحية . . .	مليون دونم	٣,١٢٢
عدد المنتفعين	ألف منتفع	١٦٩
الرقعة المؤجرة	مليون دونم	٥,٠٨٦
عدد المؤجرين	ألف منتفع	١٧٣

المصدر : وزارة التخطيط – الجهاز المركزى للاحصاء – المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٠ – بغداد ١٩٧٦ – جدول ٢٩/٣ ص ٩٣ وجدول ٣١,٣ ص ٩٠ ، وجدول ٣٣/٣ ص ٩٧

المنوال الحيازى الأرضى الزراعى العراقى قبل صدور قوانين الاصلاح الزراعى

يتبين من استعراض وتحليل أرقام التوزيع الحيازى الأرض الزراعى الواقعى قبل صدور وتنفيذ قانون الاصلاح الزراعى الأول أنه فى حين كان حوالى ٤٤٪ من عدد الحائزين الزراعيين البالغ حوالى ٢٥٣ ألف حائز يحوزون حوالى ١,١٪ من مجموع الرقعة الحيازية الأرضية البالغة حوالى ٣٢ مليون دونم فان قرابة ٢٪ من عدد الحائزين يحوزون ٦٣٪ من مجموع الرقعة الحيازية — (جدول٢) . هذا وقد بلغ المتوسط العام للسعة الحيازية حوالى ١٢٧ دونم . ولقد ترتب على هذا التركيز الحيازى انخفاض حجم الاستثمارات الزراعية حيث كان لانتشار الحيازات الكبيرة أثر مباشر على ضالة الاستثمار الخاص فى للزراعة العراقية وبالتالى ضالة انتاجية عنصر العمل الزراعى ومن ثم تدنية الدخل الزراعى كما ترتب على هذا التركيز الحيازى أيضاً سوء توزيع الناتج الزراعى بين الحائزين والمنتجين الحقيقيين الممثلين من الزراع والعمال الزراعيين هذا بالاضافة إلى سوء استخدام القروض وقصر استخدامها على الحيازات الكبيرة - (جدول ٢)

المنوال الحيازى الارضى الزراعى العراقى بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الاول

يتبين من استعراض وتحليل أرقام التوزيع الحيازى الأرضى الزراعى بعد صدور وتنفيذ قانون الاصلاح الزراعى الأول أنه فى حين حوالى ٣٦٪ من عدد الحائزين الزراعيين البالغ حوالى ٣١٠ ألف حائز يحوزون حوالى ٢,٥٩٪ من مجموع الرقعة الحيازية الأرضية البالغة حوالى ٢١ مليون دونم فان قرابة ١,٣٪ من عدد الحائزين يحوزون قرابة ٣١٪ من مجموع الرقعة الحيازية (جدول ٣) .

جدول (٢) التوزيع الحيازي الأرضي الزراعي العراقي قبل صدور قوانين الاصلاح الزراعي

الفئات الحيازية	المزارعين		الرقعة		متوسط سعة الحيازة بالدونم
	العدد	٪	بالدونم	٪	
أقل من ١ دونم	٢٣٠٨٩	٩,١	٨٦٩٩	٠,٠٣	٠,٣٧
من ١ — ٤	٥٠٠٢١	١٩,٨	٩٣٧٢١	٠,٣٠	١,٨٦
من ٤ — ١٠	٤٠٤٧٥	١٥,٨	٢٤٣٠٠٤	٠,٨٠	٦,٠٠
من ١٠ — ٥٠	٧١٠٤٩	٢٨,١	١٦٧١٤٨٤	٥,٥١٠	٢٣,٥٢
من ٥٠ — ١٢٠	٣٧٩٧١	١٥,٠	٢٩٠٣٢٠٧	٩,٠٠	٧٦،٤٥
من ١٢٠ — ١٠٠٠	٢٦٣٣٧	١٠,٥	٦٩٤٤٠٩٢	٢١,١٧	٢٦٤,٦٦
١٠٠٠ فأكثر	٤٣١٢	١,٧	٢٠٢٩٠٧٠٥	٦٣,٠٠	٤٧٠٥,٦٣
الجملة	١٥٣٢٥٤	١٠٠	٣٢١٥٤٨١٣	١٠٠	١٢٦,٢٦

المصدر : جمعت واحتسبت من :

١ — الجمهورية العراقية — وزارة التخطيط — الجهاز المركزي للاحصاء — نتائج التعداد الزراعي العام لسنة ١٩٦١ — الجزء الثاني — بغداد كانون الأول ١٩٧٣ — ص ١٣ .

أحمد زبير جعاطة — تحليل اقتصادي للسياسة الزراعية العراقية — رسالة ماجستير قسم الاقتصاد الزراعي — كلية الزراعة — جامعة عين شمس — ١٩٧٠ — ص ١٩٨ .

جدول (٣) التوزيع الحيازي الأراضي الزراعي العراقي بعد صدور
قانون الاصلاح الزراعي الأول

الفئات الحيازية	المزارعين		الرقعة		متوسط سعة الحيازة
	العدد	%	بالدونم	%	بالدونم
أقل من دونم	٢٣٠٨٩	٧,٤	٨٦٩٩	٠,٠٤	٠,٣٧
من ١ — ٤	٥٠٠٢١	١٦,٢	٩٣٧٢٢	٠,٤٢	١,٨٧
من ٤ — ١٠	٤٠٤٧٥	١٣,١	٢٤٣٠٠٤	١,١٣	٦,٠٠
من ١٠ — ٥٠	٧١٠٤٩	٢٢,٩	١٦٧١٤٨٤	٧,٩٦	٢١,٥١
من ٥٠ — ١٢٠	٩٥٠٨٨	٣٠,٦	٥٦٨٤٦١١	٢٦,٩٦	٥٩,٧٧
من ١٢٠ — ١٠٠٠	٢٦٣٣٧	٨,٥	٦٩٤٤٠٩٢	٣٢,٨٤	٢٦٣,٦٦
١٠٠٠ فأكثر	٤٣١٢	١,٣	٦٤٦٨٠٠٠	٣٠,٦٥	١٥٠٠,٠٠
الجملة	٣١٠٣٧١	١٠٠	٢١١١٣٥١٢	١٠٠	٦,٢٨

— تتضمن البيانات الواردة عن قانون الاصلاح الزراعي الأول منذ اعلانه وحتى كانون الأول ١٩٦٨ .

المصدر : جمعت واحتسبت من :

١ — الجمهورية العراقية — وزارة التخطيط — الجهاز المركزي للاحصاء — نتائج التعداد الزراعي العام لسنة ١٩٧١ — مرجع سابق — ص ١٣ .

٢ — أحمد زبير جعاطة — تحليل اقتصادي للسياسة الزراعية العراقية مرجع سابق — ص ١٩٨

المنوال الحيازى الأراضى الزراعى العراقى بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الثانى

يتبين من استعراض وتحليل أرقام المنوال الحيازى بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الثانى وخلال الفترة منذ اعلانه حتى ١٩٧١ انه فى حين كان حوالى ٢٩٪ من عدد الحائزين من مجموع الزراعيين البالغ حوالى ٥٣٩ ألف حائز يحوزون رقعة أرضية تبلغ حوالى ٣٪ من مجموع الرقعة الحيازية البالغة حوالى ٢٣ مليون دونم فان حوالى ٠,٠٠٢٪ من عدد الحائزين الزراعيين يحوزون حوالى ١٤٪ من مجموع الرقعة الحيازية كما بلغ المتوسط العام للسعة الحيازية حوالى ٤٢,٥ دونم - (جدول ٤) .

العدالة الحيازية الارضية الزراعيه العراقيه

لقد أمكن من خلال استخدام منحنى لورنز قياس مدى ابتعاد التوزيع الحيازى الأرضى الزراعى العراقى عن التوزيع الحيازى الأرضى الزراعى العراقى الأمثل والذى يحقق التناسب التام بين عدد الحائزين الزراعيين داخل كل فئة حيازية وبين مقدار الرقعة التى يحوزنها . ويطلق على الجزء بين خطى التوزيع الحيازى الواقعى والأمثل منطقة عدم المساواة والتى تتناسب طردياً مع عدم عدالة التوزيع . وباستخدام نسبة جينى المعدلة والتى تمثل نسبة الفرق بين نصف مربع لورنز ومنطقة عدم المساواة إلى نصف مربع لورنز أمكن حساب العدالة الحيازية الأرضية الزراعية حيث يتبين أن مقدار هذه العدالة قبل قانون الاصلاح الزراعى كان حوالى ١٦٪ أما بعد قانون الاصلاح الزراعى الأول فقد كان ٣٠٪ وبعد قانون الاصلاح الزراعى الثانى ازداد إلى حوالى ٤٧,٥٪ (شكل ١) .

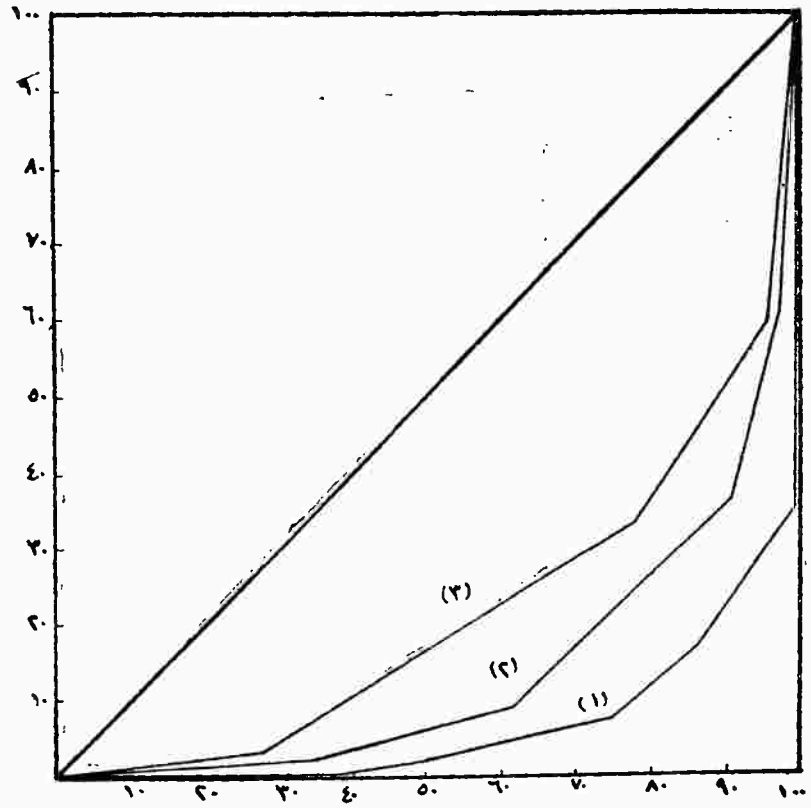

شكل١ــ أثر قوانين الاصلاح الزراعى فى توزيع ملكية الاراضية الزراعى

(١) قبل قانون الاصلاح الزراعى .

(٢) بعد قانون الاصلاح الزراعى الأول .

(٣) بعد قانون الأصلاح الزراعى الثانى .

جدول (٤) التوزيع الحيازى الأرضى الزراعى العراقى بعد صدور
قانون الاصلاح الزراعى الثانى*

الفئات الحيازية	المزارعين		الرقعة		متوسط سعة الحيازة
	العدد	٪	بالدونم	٪	
أقل من ١ دونم	٦٩٩٨	١,٣	٣٤٤٩	٠,٠٢	٠,٤٩
من ١ — ٤	٦٠٢٢٧	١١,١٧	١٢٨٢٦١	٠,٥٦	٢,١٣
من ٤ — ١٠	٨٩٨٣٣	١٦,٦٠	٥٦٠٢٠٤	٢,٤٠	٦,٢٤
من ١٠ — ٥٠	٢٦١٢٩٩	٤٨,٤٦	٦٦٩٧٢٦٢	٢٩,٢٠	٢٥,٦٣
من ٥٠ — ١٢٠	٨٧٢٢٦	١٦,١٨	٦٢٦٦٦٣٨	٢٧,٣٠	٧١,٨٤
من ١٢٠ — ١٠٠٠	٣٢٣٣٣	٦,٠٠	٦٠٤٢٣٥٦	٢٦,٤٠	١٨٦,٨٨
١٠٠٠ فأكثر	٢١٤٠	٠,٠٠٢	٣٢٢٣١٧٤٨	١٤,٠٩	٢٦٠٦,٢٥
الجملة	٥٣٩١٥٦	١٠٠	٢٢٩٢٩٩١٨	١٠٠	٤٢,٥٠

* — تتضمن البيانات الواردة عن قانون الاصلاح الزراعى الثانى منذ اعلانه وحتى عام ١٩٧١ .

المصدر : جمعت واحتسبت من :

١ — الجمهورية العراقية — وزارة التخطيط — الجهاز المركزى للاحصاء — نتائج التعداد الزراعى العام لسنة ١٩٧١ — مرجع سابق — ص ١٣ .

٢ — أحمد زبير جعاطة — تحليل اقتصادى للسياسة الزراعية العراقية — مرجع سابق ص ١٩٨ .

تجميع الاغلال الزراعى

لما كانت المشكلة الحيازية الزراعية العراقية تتبلور فى انخفاض الجدارة الادارية المزرعية الناجمة عن ضيق السعات المزرعية وتفتتها وتشتتها وعن كبر عدد مديرى المزارع العراقية وضيق طاقتهم الادارية إذ أن غالبيتهم من صغار الزراع الذين تعوزهم المعارف والمدارك الاداريةالعصرية . ويستدل على ذلك من أن متوسط سعة الحيازة الزراعية العراقية تبلغ حوالى ٤٢,٥ دونم وفقاً لأرقام ١٩٧١ وأن الحيازات ذات القطعة الواحدة تمثل حوالى ٦١٪ من اجمالى عدد الحيازات وأن الحيازات ذات القطعتين والثلاثة تمثل حوالى ٢٨٪ والحيازات ذات الأربعة والخمسة قطع تمثل ٨٪والحيازات ذات الستة إلى التسعة قطع تمثل حوالى ٣٪ منه — (جدول ٥) .

ومثل هذه المزارع المفتتة والمشتتة تكون غير صالحة لتنفيذ الأساليب المزرعية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية العصرية فهى لا تتسع لتنفيذ العمليات الميكانيكية والتسويقية التى تفوق طاقتها الادائية مثل هذه السعات المزرعية الضيقة التى يتعذر فى ظلها أيضاً الانتفاع على نطاق واسع بالخدمات التمويلية البنكيةالخاصة والعامة لذلك تتضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الزراعية العراقية برامج للتجميع الزراعى التعاونى وذلك استكمالا لقوانين الاصلاح الزراعى والذى ينطوى على تجميع المزيرعات الصغيرة المتماثلة فى مزيرعات أكبر وتعوين كل من العمليات التسويقية والتمويلية الزراعية بما يهيء أنسب الظروف لتحقيق العدالة فى حصول الزراع على مستلزماتهم الانتاجية وتسويق منتجاتهم بأفضل الأسعار المزرعية وبأقل التكاليف وتهدف هذه الخطة زيادة الدخل الزراعى العراقى الاجمالى والفردى وتبلغ عدد المشاريع الزراعية العراقية حتى ١٩٧٥ حوالى ١٧ مشروع تبلغ رقعتها الكلية حوالى ٢ مليون دونم تضم كل منها مزرعة للدولة ومزرعة تعاونية ومزرعة جماعية حيث يبلغ مجموع رقع مزارع الدولة قرابة ٢٧٣ ألف

دونم والمزارع التعاونية حوالى مليون دونم والمزارع الجماعية حوالى ٢٦٢ ألف دونم (١)

جدول (٥) التشتت الحيازى الأرضي الزراعى العراقى فى ١٩٧١

بيان	عدد	٪	الرقعة	٪
الاجمالى	٥٣٩١٥٧	١٠٠	٢٢٩٢٩٩٢٨	١٠٠
١ قطعة	٣٢٨٩٨٧	٦١,٠٢	١٢١٢١٥٨٠	٥٢,٨٦
٢ — ٣	١٤٦٤٢٧	٢٧,٧٢	٦٠٥٨٤٠٩	٢٦,٤٢
٤ — ٥	٤١٤١٩	٧,٦٨	٢٥٩٥١٩٦	١١,٣٢
٦ — ٩	١٩٠١٦	٣,٣٥	١٧٥٣٠٧٥	٧,٦٢
١٠ قطع فأكثر	٣٣٠٨	٠,٢٣	٤٠١٥٩٨	١,٧٨

المصدر : وزارة التخطيط — الجهاز المركزى للاحصاء — نتائج التعداد الزراعى العام لسنة ١٩٧١ — الجزء الأول — بغداد — كانون الأول ١٩٧٣ — ص ٢٦ .

ويبلغ متوسط مجموع الاستثمارات الرأسمالية الزراعية فى خطة التنمية الاقتصادية العراقية فى الفترة ٧٠ — ١٩٧٤ قرابه ٤٢ مليون دينار أى حوالى ١٨٪ من متوسط مجموع الاستثمارات الرأسمالية فى هذه الخطة البالغة قرابة ٢٣٤ مليون دينار (جدول ٦) .ويبلغ اجمالى التكوين الرأسمالى الزراعى العراقى حوالى ٥٠ مليون دينار أى حوالى ٦,٦٪ من مجموع التكوين الرأسمالى العراقى البالغ حوالى ٧٦١ مليون دينار وفقاً لأرقام ١٩٧٥ . فى حين يبلغ اجمالى التكوين الرأسمالى الزراعى الاشتراكى العام حوالى ٤٥ مليون دينار

---

١. الجهاز المركزى للاحصاء — المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٥ — بغداد ١٩٧٦ — جدول ٣ / ٣٥ — ص ٩٩

أى حوالى ٩٠٪ من مجموع التكوين الرأسمالى الزراعى العراقى فان التكوين الرأسمالى الخاص يبلغ حوالى ٥ مليون دينار أى حوالى ١٠٪ منه فقط (جدول ٧) .

جدول ٦ : مقدار الانفاق الاستثمارى الرأسمالى فى خطة التنمية الاقتصادية العراقية فى الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٤ بالألف دينار

بيان	المتوسط ١٩٧٠—١٩٧٤	المتوسط ٪
الزراعة	٤١٦٣٧	١٧,٧٩
الصناعة	٦٥٤٨٥	٢٧,٩٨
النقل والمواصلات	٣٥٣٧٦	١٥,١٢
المبانى والخدمات	٣٣٨٤١	١٣,٤١
أجهزة التخطيط	١٥١٦	٠,٦٥
القروض الممنوحة	١٦٥٥٩	١١,٣٠
الالتزامات الدولية	٩٥٣٩	٤,١٧
نفقات استثمارية أخرى	٢٠١٢٨	٨,٦٠
الاجمالى	٢٣٣٩٧٢	١٠٠,٠٠

المصدر : جمعت واحتسبت من : وزارة التخطيط — الجهاز المركزى للاحصاء — المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٥ — بغداد ١٩٧٦ — جدول ٢/١١ — ص ٢٥٨ .

جدول (٧) اجمالى تكوين رأس المال الثابت فى المقتصد الزراعى العراقى فى ١٩٧٥ بالأسعار الجارية بالألف دينار

بيان	المقدار	٪	٪
القطاع الاشتراكى	٤٤٩١٣	٨٩,٠٦	٥,٩٠
القطاع الخاص	٥٥١٧	١٠,٠٤	٠,٧٢
الاجمالى	٥٠٤٣٠	١٠٠	٦,٦٠
اجمالى التكوين الرأسمالى العراقى	٧٦١٢٤٠		١٠٠

المصدر : جمعت واحتسبت من : الجمهورية العراقية — وزارة التخطيط — الجهاز المركزى للاحصاء — دائرة الحسابات القومية — اجمالى تكوين رأس المال الثابت فى العراق للسنوات ١٩٧٣ — ١٩٧٥ — بغداد تموز ١٩٧٦ — جداول ١٣ و ١٥ ، ١٧ .

وقد نص قانون الاصلاح الزراعى الثانى رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ على تشكيل المزارع الجماعية ممن يشاركون بعملهم أو بعملهم ووسائل انتاجهم فى اقتصاد المزرعة الجماعية لاستثمار مواردهم على أساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والعمل الجماعى وتنظيم جهودهم ومصالحهم المشتركة وتوزيع الدخل بينهم وفقاً للمبادىء والأساليب التعاونية الاشتراكية .

التعاون الزراعى

نظراً لايمان الاشتراكية العربية بأهمية الأنظمة التعاونية والتعاونيات فقد تضمنت السياسة الزراعيةالعراقية إنشاء المنظمات التعاونية العامة بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ الذى كان خطوة هامة لدفع الحركة التعاونية الزراعية وتنميتها إذ نصت المادة ٣١ منة على ضرورة تشكيل جمعية تعاونية زراعية أو أكثر ممن وزعت عليهم الأرض بمقتضى

هذا القانون فى ناحية واحدة وممن استأجروا للزراعة أرضاً تحت إدارة الهيئة العليا للاصلاح الزراعى . ولقد حدث تطور حقيقى وفعال للحركة التعاونية الزراعية بعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ تمشياً مع سياسة تعميق التحول الاشتراكى فى الريف حيث تزايد عدد التعاونيات الزراعية حتى بلغ ١٦٥٢ تعاونية فى ١٩٧٥ وتم إنشاء التعاونيات المشتركة حتى بلغ ١٧١ تعاونية وفقاً لأرقام نفس السنة كما تم إنشاء الاتحاد العام للتعاونيات الزراعية .

ولقد حدد القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ أهداف التعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية فى : (١) تنظيم الانتاج الزراعى (٢) مساعدة الاعضاء فى تطبيق الأساليب الانتاجية المتطورة (٣) توفير مستلزمات الانتاج للتعاونيات وأعضاؤها (٤) العمل على تسويق الانتجة الزراعية تعاونياً (٥) ميكنة الزراعة (٦) تنمية تربية الثروة الحيوانية . ويبين جدول (٨) المشاريع الزراعية الحيوانية التعاونية العراقية حتى ١٩٦٤ مصنفة وفقاً لنوعية تخصصها فى المجال الزراعى الحيوانى . وتتسم الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى بتعدد أغراضها فهى جمعيات انتاجية تقوم بتنظيم عمليات الانتاج الزراعى وتوريدية لأنها تقوم بتجهيز التعاونية بمستلزمات الانتاج اللازمة لعمليات الانتاج الزراعى وتسويقية لأنها تقوم بتسويق الانتجة الزراعية لأعضائها تعاونياً وتسليفية لأنها تتولى مهام التسليف والاقتراض لأعضائها واجتماعية لأنها تتولى توفير المرتفقات السكنية والتعليمية والثقافية والصحية الريفية .

وتعتبر التعاونية الزراعية القروية القاعدة الأساسية للمنوال التعاونى الزراعى العراقى وتتولى خدمة المتعاونين وتنفيذ برامج التنمية الزراعية الرأسية فى زمام أراضيها وتقوم المديرية العامة للتعاون الزراعى بتوزيع الاختصاصات الوظيفية فى التعاونية الزراعية فى القرى ويتضمن تعيين مشرف تعاونى أو ناظر تعاونى يقوم بالاشراف على تنفيذ قانون التعاون

والعمل على رفع مستوى الانتاج الزراعي ويكون مسئولاً عن النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للتعاونيين وتوجيه بقية أجهزة التعاونية الادارية .

جدول (٨) المشاريع الزراعية الحيوانية التعاونية العراقية حتى ١٩٧٥

نوع المشروع	عدد	نوع المشروع	عدد
دودة القز	٢٢	لأغنام	٢٥٢
المناحل	١٠	لأبقار	١٨
الدواجن	٢٦١	العجول	٨٨

المصدر : وزارة الزراعة – الجهاز المركزي للاحصاء – المجموعة السنوية ١٩٧٥ – بغداد ١٩٧٦ – جدول ٣/٤٢ – ص ١٠٦

قد تم إنشاء جمعيات تعاونية مشتركة تضم كل منها عدد من التعاونيات الزراعية المحلية وتكون على مستوى الناحية أو القرية وتقوم بالعمليات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المشتركة بين التعاونيات المنتمية اليها وبتحديد الأساليب الكفيلة بانجاز هذه العمليات وتحديد وتنفيذ العمليات الزراعية التعاونية لزراع التعاونيات الزراعية القروية أي المحلية والقيام بالتوعية التعاونية . وتشترك التعاونيات المحلية بحوالي ٢٥٪ من رأسمالها في التعاونيات المشتركة . هذا ويتكون من التعاونيات المشتركة الاتحادات التعاونية الاقليمية التي تختص بنشر الدعوة التعاونية في نطاق نشاطاتها وبالمعاونة في تأسيس التعاونيات وبالسعي لتعميم العضوية التعاونية وبتوجيه التعاونيات وارشادها في النواحي المالية والمحاسبية والقانونية والرقابة التعاونية على مختلف أنواع التعاونيات . وقد تضمن قانون التعاون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٠ تشكيل مجلس أعلى للتعاونيات تكون مهمته التخطيط للحركة التعاونية في العراق .

خاتمة

يتضح من استعراض وتحليل وتأويل نتائج البحث أن السياسة الزراعية العراقية استهدفت مراعاة توفير العدالة الحيازية والامتلاكية للأراضي الزراعية فقامت باصدار قانوني الاصلاح الزراعي الأول في ١٩٥٨ والثاني في ١٩٧٠ . ويبلغ اجمالي الرقعة التي تم الاستيلاء عليها استناداً إلى قوانين الاصلاح الزراعي حتى ١٩٧٥ حوالي ١٠,٣ مليون دونم تم توزيع ٦,٢ مليون دونم منها على حوالي ١٧٠ ألف منتفع .

وقد اتضح من البحث أيضاً أن العدالة الحيازية قبل قانون الاصلاح الزراعي كانت تبلغ حوالي ١٦٪ أما بعد قانون الاصلاح الزراعي الأول فقد بلغت حوالي ٣٠٪ وارتفعت بعد قانون الاصلاح الزراعي الثاني إلى ٤٧,٥٪ .

واستكمالا لقوانين الاصلاح الزراعي العراقي فان خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تضمنت مشروع للتجميع الزراعي التعاوني وذلك للتغلب على المشكلة الحيازية الزراعية العراقية التي تتبلور في انخفاض الجدارة الادارية المزرعية الناجمة عن ضيق المساحات المزرعية وتفتتها وتشتتها . كما تبين من هذا البحث أنه بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي في ١٩٥٨ تم انشاء المنظمات التعاونية الذي يقضي بضرورة تشكيل جمعية تعاونية زراعية أو أكثر ممن وزعت عليهم الأرض ولقد حدث تطور حقيقي وفعال للحركة التعاونية اعتباراً من ١٩٦٨ تمشياً مع سياسة تعميق التحول الاشتراكي في الريف حيث ازداد عدد التعاونيات الزراعية النوعية حتى بلغ ١٦٥٢ تعاونية في ١٩٧٥ وتم انشاء التعاونيات المشتركة وبلغ عددها ١٧١ تعاونية وفقاً لنفس العام .

المراجع

مراجع باللغة العربية

أحمد زبير جعاطة : تحليل اقتصادى للسياسة الزراعية العراقية — قسم الاقتصاد الزراعى — كلية الزراعة — جامعة عين شمس — القاهرة ١٩٧٠

حزب البحث العربى الاشتراكى : التقرير السياسى الصادر عن المؤتمر القطرى الثامن — بغداد ١٩٧٤ .

عبد الخالق محمد عبدى (دكتور) — اقتصاديات الأرض والاصلاح الزراعى فى النظرية والتطبيق — دراسة تحليلية للأسس النظرية العملية للسياسة الزراعية — مطبعة سلمان الأعظمى — بغداد — ١٩٧٧ .

على يوسف خليفة (دكتور) — لمحات فى اقتصاد الأراضى — استنسل — قسم الاقتصاد الزراعى — كلية الزراعة جامعة الاسكندرية — الاسكندرية سنة ١٩٧٥ .

وزارة التخطيط — الجهاز المركزى للاحصاء — المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٥ — بغداد ١٩٧٥ .

وزارة التخطيط — الجهاز المركزى للاحصاء — نتائج التعداد الزراعى ١٩٧٧ — الجزء الأول والثانى — بغداد ١٩٧٣ .

المراجع الأجنبية

Gadalla S. M., Land Reform In Relation to Social Development, Missouri, 19 2.

Barlowo, R., Land Resource Economics, Englewood Chffs, 1963,

Koutsoy, Annis, A., Modern Micro Economics, Macmllan Press, LTD., London, 191 .

Warriner, D., Land and Poverty in the Middle East, London, 1948,

Warinr E., Land Reform in Principle, and Practice, Oxford 1969,